دول مجموعة «سيدر» لحماية المتظاهرين مع فتح جزئي للطرق.. والحريري طلب الابتعاد عن المصرف المركزي وطريق المطار.. وحزب الله التزم

«سبت الساحات»: الشارع يواصل التحدي.. رغم الصدامات مع القوى الأمنية

لبنانيات يتظاهرن حاملات العلم اللبناني قرب الآثار الرومانية في بعلبك بالبقاع امس ..وفي الإطار قوات الأمن تحاول تفريق المحتجين في بيروت (أ. ف. پ)

لمشاهدة الفيديو

بيروت ـ عمر حبنجر

تبخرت آمال عقدت على لقاء رئيس الحكومة سعد الحريري مع رئيس الجمهورية ميشال عون في القصر الجمهوري مساء الجمعة، بإمكانية التوافق على استقالة الحكومة ومن ثم تكليف الحريري بتشكيل حكومة مختصرة، ومتحررة من «الوزراء النوافر».

هذه الفكرة اصطدمت برفض الرئيس ميشال عون التخلي عن الوزير جبران باسيل، الذي يقول متابعوه، إنه يدفع الآن ثمن خروجه عن الإجماع اللبناني الحكومي والشعبي، كما عن الإجماع العربي في مسألة التواصل مع النظام السوري، وكذلك بتلويح الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، بإصبعه مجددا، في حال استقالة الحكومة، لأنه لن يكون لحزبه مكان في الحكومة التالية بصرف النظر عن حجم هذه الحكومة ونوعها.

وقد حاول الوزير باسيل مقابلة الشارع المناهض له بشارع مؤيد له، من خلال تنظيمه تظاهرات شعبية في «جديدة المتن» والبترون، ولم تبلغ هذه التظاهرات الحجم اللافت للنظر، وأبرز ما ترتب عليه اصدار وزيرة الداخلية ريا الحسن عقوبة إدارية بحق محافظ الشمال رمزي نهرا، لمشاركته في تظاهرة البترون، دعما لباسيل، ونشر صورته على المواقع مع رسالة ضمنية الى باسيل بالقول «على العهد باقون».

ونصح وزير العدل السابق اللواء اشرف ريفي الوزيرة الحسن بإعفاء طرابلس هذه المدينة الشريفة من ذلك المحافظ الذي لا يشبهها.

وينقل زوار الرئيس عون انه يستغرب عدم تجاوب المحتجين مع مبادراته منها دعوته للقاء ممثلين عنهم، ولا مع رئيس الحكومة الذي قدم لهم ورقة عمل وأنهم اذا ظلوا على موقفهم بذلك يعني وجود اجندات خارجية.

الحريري من جهته، عاد مقتنعا بأن استقالة الحكومة قبل الاتفاق على البديل، لا تحل المشكلة، ويبدو وفق مصادر لـ «الأنباء» ان مجموعة الدول الداعمة للبنان من خلال مؤتمر «سيدر» وعلى رأسها فرنسا باتت تميل الى التريث في هذا الشأن، ومتابعة الأمور بلا تشنج، وقد تم ابلاغ الحريري من جانب سفراء «سيدر» انهم مع حق التظاهر السلمي وعدم قمع المتظاهرين، الذين عليهم في ذات الوقت فتح ممرات في الطرق تسمح بوصول المواطنين الى مراكز عملهم المقفلة منذ عشرة ايام وبالذات المصارف والمطار والمرافق العامة الأخرى.

وعلمت «الأنباء» ان الحريري ابلغ الرئيس عون بأن على فريق الممانعة وبالتحديد حزب الله ان يكف عن الضغط على المصارف وتحديدا على مصرف لبنان المركزي وحاكمه رياض سلامة، كما وإخراج الطريق الى المطار من معادلة «شارع مقابل شارع»، لأنه مرفق عام يخص كل اللبنانيين.

ويبدو ان هذه الرغبة تحققت بسرعة، فقد توقف حراك حزب الله ومناصريه ضد مصرف لبنان المركزي في شارع المطار وصدرت تطمينات بوقف التظاهر على طريق المطار، او اغلاقه.

الحريري ابلغ زواره رفضه المطلق لأي محاولة لفض التظاهرات او فتح الطرقات بالقوة.

في هذا الوقت قوات من الجيش حاولت فتح الطرقات على الساحل الشمالي في «العقيبة» و«جبيل» وجل الديب، وتقاطع الشيفروليه، وحصل كر وفر، بمرونة مطلقة وانتهى «السجال» بصدور الأوامر للعسكريين بالتوقف عن محاولاتهم والاكتفاء بالتواجد، ومنع الاحتكاك بين المتظاهرين وبعض المارة، خصوصا، في محلة «الشيفروليه» حيث حضرت مجموعة من التيار الوطني الحر بقيادة ربيع رفول، وحاولت فتح الطريق عنوة، ونجحت مرة، واخفقت فيما بعد.

وتولى قائد الجيش العماد جوزف عون، والمدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم والمدير العام للامن الداخلي اللواء عماد عثمان، والمدير العام لأمن الدولة اللواء طوني صليبا، في اجتماع امني مشترك، معالجة الوضع على الطرقات بالتي هي أحسن، في حين اعتمد المتظاهرون شبك الايدي وقوفا، او الاصطفاف قعودا لمنع «الجرافات» من الاقتراب، في «سبت الساحات» الذي دعا اليه ناشطون.

وتخلل مظاهرات اليوم العاشر صدامات أسفرت عن وقوع إصابات لاسيما في منطقة البداوي بطرابلس، حيث قال الجيش في بيان انه اضطر إلى «إطلاق النار في الهواء والرصاص المطاطي» بعد تطور الأشكال بين مجموعة من المعتصمين على الطريق وعدد من المواطنين الذين حاولوا اجتيازه بسياراتهم، ما ادى الى وقوع عدة إصابات.

ووقعت مناوشات بين شرطة مكافحة الشغب والمحتجين على جسر فؤاد شهاب.

وفي غضون ذلك، نظم التيار الوطني الحر اعتصاما امام قصر العدل في «جديدة المتن»، تحت شعار رفض التعرض لرئيس الجمهورية ولمقام الرئاسة، ورفض شعار «كلن يعني كلن» والمطالبة برفع الحصانة عن الوزراء والنواب الفاسدين، وقال احدهم، حرية الرأي لا تلغي حرية التنقل.

وتوجه المتظاهرون باتجاه محلة جل الديب حيث يقفل الحراك الطريق، الذي استعد للمواجهة، لكن «التياريين» لم يكملوا الطريق بعد حصول تدافع فيما بينهم.

وبدا من حجم التظاهرات خصوصا في طرابلس في اليوم العاشر، من هذا التحرك امس والذي حمل «سبت الساحات»، ان خطاب الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله بلاءاته الثلاثة التي رفض فيها اسقاط العهد والحكومة واجراء انتخابات جديدة، لم يلق الاستجابة المطلوبة من قبل «الثوار» كما يسمون انفسهم، خصوصا انه اطلق سلسلة اتهامات وتهديدات للحراك و«لفئة من الاحزاب السياسية المعروفة التي تحاول استغلال الحراك» قاصدا «كما يبدو القوات اللبنانية»، وقال نصر الله ان هذا الحراك بنشاطه اليومي وشعاراته ومواقفه، لم يعد حركة شعبية عفوية، والكل معروف، وهناك جهات تمول الحراك، وانا لن اسمي.

مصادر سياسية لاحظت لـ «الأنباء» ظهور علم لبنان خلف نصر الله، واعتبرت ذلك تطورا، لكن هذه الاوساط رأت في حمل علم حزب الله من جانب المجموعات التي حاولت اخراج المعتصمين من ساحة رياض الصلح بعد الخطاب خطأ سياسيا، لانه لو رفع مناصرو الحزب علم لبنان على دراجاتهم لكان الوقع السياسي أفضل لصالحهم على الاقل.

عون يعيد قانون مكافحة الفساد إلى مجلس النواب لتعديله

بيروت ـ منصور شعبان

أعاد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون قانون مكافحة الفساد إلى مجلس النواب لتعديله، ليرد بذلك رئيس الجمهورية على ما تناولته وسائل إعلام ومواقع تواصل من معلومات حول رده لهذا القانون الى مجلس النواب.

وصدر عن مكتب الإعلام في رئاسة الجمهورية البيان التالي:

توضيحا للحقيقة يفيد مكتب الإعلام بالآتي:

بتاريخ 2019/6/27، اقر مجلس النواب القانون الرامي إلى مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. وبتاريخ 2019/7/25 أعاد رئيس الجمهورية القانون الى مجلس النواب لإعادة درسه وإدخال تعديلات عليه موردا الأسباب الموجبة لذلك، والتي يتضح من خلالها ان رئيس الجمهورية لم يرفض القانون بل طلب تعديله، ومن هذه الأسباب ان القانون أقر قبل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي لم تقر بعد والتي يجب الإسراع في إقرارها كي يحاكي القانون مستلزماتها كافة ولا ينشئ مساحات من التناقض او التناقض في معالجة آفة الفساد. كذلك فإن ثمة اتفاقيات يجدر بلبنان الانضمام إليها او إبرامها كي تكتمل العدة القانونية بالمفهوم الدولي لمكافحة الفساد، كاتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، والتي باشر لبنان بالآلية الدستورية للانضمام إليها عملا بالمادة 52 من الدستور. علما بان لبنان معني أكثر من اي وقت مضى بأحكام مثل هذه الاتفاقيات وهو على أهبة التشارك مع مؤسسات وشركات دولية في ميادين شتى، ما يدعو على الأقل الى الاستئناس بأحكامها عند صوغ قوانين مكافحة الفساد.

تجدر الإشارة الى ان القانون الذي أعيد الى مجلس النواب لإعادة النظر فيه، لا علاقة له باقتراحات القوانين التي تحدث عنها رئيس الجمهورية في رسالته الأخيرة الى اللبنانيين، وهي:

ـ اقتراح قانون باسترداد الدولة للأموال المنهوبة.

ـ اقتراح قانون لرفع السرية المصرفية عن الرؤساء والوزراء والنواب وموظفي الفئة الأولى الحاليين والسابقين.

ـ اقتراح قانون لإنشاء محكمة خاصة بالجرائم المتعلقة بالمال العام.

ـ اقتراح قانون برفع الحصانات عن الوزراء والنواب الحاليين والسابقين وكل من يتعاطى بالشأن العام.

عريس وعروسه يلوحان بالعلم اللبناني خلال احتجاجات اليوم العاشر وسط بيروت (رويترز)

لا أنشطة في لبنان.. إلا الثورة

بيروت ـ جويل رياشي

البلد الصغير بمساحته الجغرافية يفيض بالناس في الشوارع في مناطقه كافة. ولا صوت يعلو على الثورة.

الشاشات المحلية، على الأقل، لا تبث إلا الصور من الساحات. دور السينما مقفلة وكذلك المجمعات التجارية والمطاعم والمقاهي الكبرى في بيروت وعدد من ضواحيها. ولكن المفارقة ان المطاعم المحيطة بساحات النضال تكاد لا تفرغ من الزبائن المعتصمين.

لا أنشطة ثقافية، ولا مسارح ولا دور عرض. بيانات بالجملة عن تعليق الأنشطة حتى إشعار آخر.

في المقابل، إقبال شديد على وسائل التواصل الاجتماعي، ونقاشات حامية من خلالها بين أبناء العائلة الواحدة أحيانا، الذين يتبادلون الآراء بحدة، وصولا الى سلسلة «بلوكات» بين أصدقاء الأمس الذين فرقتهم السياسة.

يمضي اللبنانيون وقتهم أمام الشاشات والهواتف الخليوية والألواح الإلكترونية، مع انتشار ظاهرة العمل من المنزل لمن لا يستطيع الوصول الى مقر عمله، خصوصا الذين يقطنون خارج العاصمة.

إقبال نهم على سعات الإنترنت، يحمد معه اللبنانيون توافر هذه الخدمة، التي أغنتهم عن متابعة الصحف الورقية والاستماع الى أجهز الراديو في الماضي القريب، قبل ولوج عصر التكنولوجيا.

من جهة أخرى، نشطت سوق سيارات الأجرة، لإيصال المتظاهرين الى الساحات، في ظل أزمة تأمين مواقف للسيارات، التي تعاني منها بيروت أساسا.

كذلك أقفلت المكتبات وبات الحصول على الصحف الورقية محصورا بالموزعين للمشتركين وعدد قليل جدا من الباعة المتحولين، في مقابل فتح محال وأكشاك لبيع بطاقات تعبئة للهواتف الخليوية ذات الخدمة المسبقة الدفع.

وتجدر الإشارة الى ان بعض الموظفين اطمأنوا الى قيام المصارف بإنجاز التحويلات الخاصة بالرواتب مع نهاية الشهر الجاري، فيما ينتظر آخرون الدخان الأبيض فيما يتعلق بمستحقاتهم، علما ان شركات عديدة تعاني تعثرا ماليا ولا تسدد أساسا سوى أجزاء من الرواتب. ولا يزال حديث تثبيت سعر صرف الدولار الشغل الشاغل للناس والتكهنات جارية ولا تتوقف عن حد.

ثورة عصرية في عالم تغير كثيرا. ثورة رقمية بمعان عدة: حشود من الناس يحتكمون الى عصر الرقمنة، أملا في التغيير الى عالم يريدونه أفضل.